

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٧٥ لسنة ١٩٧٢

بتعيين مدير عام بالهيئة العامة للإنتاج الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣؛
وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١؛

قرر:

مادة ١ - تعيين السيد المهندس الزراعي مظهر مصطفى عبدالرحمن مدير عام منطقة من مستوى الإدارة العليا (الربط المسالك ١٢٠٠/١٨٠٠ جنيه) بالهيئة العامة للإنتاج الزراعي.

مادة ٢ - على وزير الزراعة والمستصلاح الأراضي تنفيذ هذا القرار
مدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (٢٢ يولييه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٧٧ لسنة ١٩٧٢

بتشكيل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للصرف

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣
والقوانين المعدلة له؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١؛

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ في شأن خفض البدلات والرواتب
الإضافية والتمويضات، المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٣٤ لسنة ١٩٧١ بإنشاء الهيئة
المصرية العامة للصرف؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات
التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة؛

يقرر:

مادة ١ - تشكيل مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للصرف على الوجه
الآتي:السيد المهندس سامي محمد كمال، رئيسا لمجلس إدارة الهيئة من الفئة
المتأهلة بمرتب قدره ٢٠٠٠ جنيه سنويا، مع منحه بدل التمثيل المقرر
لشغل وظائف وكيل أول.السيد المهندس منير زكي فهمي، مديرا للهيئة للشروعات من الفئة
العالية، وعضوا بمجلس الإدارة.السيد المهندس محمد أسعد قهجي، مديرا للهيئة لتنفيذ من الفئة العالية،
وعضوا بمجلس الإدارة.السيد المهندس عبد المنعم سلامة البنا، مديرا للهيئة للبحوث وحيانة
وتقييم الصرف المنطوق من فئة مدير عام (١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه)، وعضوا
بمجلس الإدارة.السيد المهندس محمد صديق البيديوي، مديرا للهيئة لشئون الغذاء العالمي
من فئة مدير عام (١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه)، وعضوا بمجلس الإدارة.السيد الأستاذ محمد محمود العمري، مديرا للهيئة لشئون المالية
والإدارية من فئة مدير عام (١٢٠٠ - ١٨٠٠ جنيه)، وعضوا بمجلس
الإدارة.مادة ٢ - يمنح أعضاء مجلس الإدارة من الفئة العالية بدل التمثيل
المقرر لشغل وظائف وكيل وزارة، ويسرى على هذا البديل الخفض
المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ معديلا بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١مادة ٣ - يستمر مهندسو الري في تقاضي بدل التفتيش المقرر
بقرارات مجلس الوزراء الصادرة في ٨ فبراير سنة ١٩٤٨ و ٣٠ مايو
سنة ١٩٤٨ و ٣ يولييه سنة ١٩٤٩ سواء كانوا من أعضاء مجلس إدارة
الهيئة أو من المتقولين من مصلحة الري إلى الهيئة أو من الذين يمتنون
بالهيئة كما يستمرون في تقاضي بدل طبيعة العمل المقرر بموجب قرار
رئيس الجمهورية رقم ٥٨٨ لسنة ١٩٦١ بمرور ١٩٦٢ لسنة ١٩٦٣، على أن
يسرى على هذه البدلات الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ معديلا
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧١

مادة ٤ - على وزير الري تنفيذ هذا القرار ما

مدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩٢ (٢٢ يولييه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات